فوق الطاولة

فراس القاضي

حين صار الفيل «يعلّي»

تحتاج العقلية المنتجة لتبرير التجاوزات التي نراها كل يوم، إلى دروس في البديهيات، من قبيل أنه مهما كان جذع شجرتك غليظاً، فإنك لن تستطيع أن تخفي خلفه فيلاً، وكل ما عليك فعله، وبمنتهى البساطة، أن تقول: هناك فيل.

الدرس الثاني، الذي وللمصادفة البحتة، يتعلق بالأول، وأصبح مؤخراً من ضمن البديهيات أيضاً، هو أنه إن كنت مصراً على محاولة إخفاء الفيل خلف الشجرة، خشية من أن نعرف الفيل، فلا داعٍ لهذا الجهد المهدور، لأن كل السوريين، بدؤوا بتربية حسهم الفكاهي في المرحلة الابتدائية مع طرفة (الفيل اللي بيطير بس ما بيعلي)، أي إن الألفة بيننا وبين الفيلة قديمة، ونعرفهم بأسمائهم الثلاثية.

إضافة إلى ما سبق، تحتاج ذات العقلية أيضاً إلى دروس حول نتائج الإصرار على تجاهل أثر كسر البديهيات، وخاصة إن كانت تُكسر خلال التعامل مع ملايين الناس الذين من الممكن أن يصادف ويكون بينهم أشخاص أذكياء قليلاً ليس بالإمكان خداعهم أو استغفالهم بهذه الخفة، لأن نتائجها خطيرة، ومنها: فقدان الثقة، الخذلان، عدم الاكتراث بالإنجازات الحقيقية وعدم تصديقها، انتظار أي خطأ مهم كان صغيراً لانتقاده بأكثر مما يستحق، كراهية من يخطئ ومن لا يخطئ طالما أنه يمثل ذات المؤسسة، وغيرها الكثير من المشاعر وردود الأفعال التي تتراكم يوماً بعد يوم.

وإن تحدثنا بجدية أكبر قليلاً، رغم أن الجدية في غير محلها تتحول إلى خلل فكري، واستخفاف إضافي بالعقول، لكن سنحاول.. بإمكاننا أن نجمع الكثير من التصريحات الحكومية الغرائبية وغير المنطقية، وأن نعلق عليها ونسخر منها على مواقع التواصل لأيام وأسابيع، وخلال هذه الأيام والأسابيع ستزداد ذخيرتنا منها بالتأكيد، وسيصير لدينا مادة جديدة للتندر ويستمر الكرنفال، لكن صدقاً، اتضح أن الأمر ليس مجرد مقطع مجتزأ هنا، أو إجابة متسرعة وهفوة هناك، الأمر أكبر بكثير، إذ إن فحوى هذه التصريحات بالعمق، يؤكد بشكل قاطع، أن مطلقيها كما يقول أشقاؤنا المصريون: (فـ حتة تانية خالص)، في سورية أخرى غير التي نحن فيها، وهذا أمر يدعو إلى الخوف لا إلى السخرية أو الضحك، لأن قراراتهم التي من المفترض أنها تصدر للجميع، لا تناسب الجميع، بل حصراً سكان سورية الأخرى التي يعيشون فيها.

ما سبق يأخذنا إلى مكان آخر، آخر بكل ما للكلمة من معنى، إلى ما سنبدو غير عقلانيين لو طرحناه أو ناقشناه حتى بيننا وبين أنفسنا؛ والذي فحواه السؤال التالي: هل من الممكن أن يكذب الإنسان وهو صادق؟ أن يتعامل مع الناس من دون أن يعلم أنه منفصل ومنفصم عن الواقع، بل ويظن أنهم هم المصابون بالانفصام؟

وكما في عالم الأزياء، هناك أيضاً (نيوكولكشن) في عالم التصريحات، وجديدنا لموسم ٢٠٢٢، والذي صار يعبر عنه بلا خجل ولا وجل، هو ضيق أصحاب التصريحات المريخية باعتراض الناس على هذه التصريحات وصوفعهم بال (نقاقين)! إضافة إلى الإكثار من استخدام مصطلح (ذوي الدخل المحدود)، وهو مؤشر ينبئ – تاريخياً – بكارثة قادمة على هذه الشريحة، وأعتقد أنه لا داع للتذكير بمرحلة الإكثار من ذكر الطبقة الوسطى، وما حل بها اليوم.

شخصياً، وعلى اعتبار أنني من الطبقة المذكورة، سأنتبه أكثر على (الغالبغي) في قادم الأيام، لأنها الوحيدة التي ليس بالإمكان إدراجها على البطاقة الذكية.

تساؤلات حول مصير الفائدة على طلبات القروض السابقة.. والتسليف يحسم أمره

التسليف الشعبي لـ«الوطن»: استئناف منح قروض الدخل المحدود بعد عطلة عيد الفطر بفائدة تصل حتى ١١,٥ بالمئة

عبد الهادي شباط

بعد توقف منح القروض في المصارف ريثما يتم احتساب أسعار الفائدة الجديدة ورد لـ«الوطن» العديد من التساؤلات عن مصير الطلبات المقدمة للمصارف قبل توقف منح القروض وكيف سيتم احتساب الفائدة عليها (وفق سعر الفائدة الذي كان مطبقاً حين تقديم الطلب أم وفق سعر الفائدة الجديد).

وفي متابعة أجرتها «الوطن» تركزت معظم الإجابات حول أنه في حال كان طلب القرض قد حصل على الموافقة وأحيل للتنفيذ وتم تقديم الرهن أو الضمانات الخاصة بالقرض يحصل العميل (صاحب الطلب) على قرض وفق سعر الفائدة القديم بينما في حال كان مجرد طلب سيتم تطبيق سعر الفائدة الجديد عليه، بينما تحفظ بعض المديرين في مصارف أخرى على تقديم أي إيضاح حول ذلك، بخلاف مصرف التسليف الشعبي الذي عمم على فروعه أنه سيتم تطبيق سعر الفائدة الجديد على كل الطلبات المقدمة لفروع المصرف.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون المدير العام لمصرف التسليف الشعبي عدنان حسن أنه سيتم التعامل مع كل الطلبات السابقة والجديدة على أساس سعر الفائدة المعدل من المصرف كاشفاً أن معدل سعر الفائدة على قرض الدخل المحدود يتراوح بين ١١-١١,٥ بالمئة حسب سنوات تسديد القرض حيث يكون سعر الفائدة ١١ بالمئة في حال كان قرض الدخل المحدود لمدة عام و١١,٢٥ في حال كانت مدة التسديد ٥ سنوات و١١,٥ في حال كانت مدة تسديد القرض حتى ٧ سنوات بينما أوضح أن معدلات الفائدة (سعر الفائدة) سيكون أكثر على بقية القروض التي يمنحها المصرف (القروض الإنتاجية) حيث يصل سعر الفائدة لهذه القروض لدى التسليف الشعبي حتى ١٣ بالمئة.

وعن استئناف منح القروض بين أن فروع التسليف الشعبي ستعاود منح قروض الدخل المحدود بعد عطلة عيد الفطر المقبلة.

واعتبر عدد من الباحثين الذين تواصلت معهم «الوطن» ومنهم الدكتور علي كنعان نائب عميد كلية الاقتصاد أن رفع سعر الفائدة تصحيح كان لابد منه لمجاراة حالة التضخم الحاصلة في الاقتصاد متوقعاً أن يكون المركزي في هذه الخطوة اعتمد التدريج في تعديل ورفع أسعار الفائدة وهو ما يوحي بزيادات مقبلة على أسعار الفائدة.

واعتبر أن أسعار الفائدة الجديدة هي تعادل وشبه موازية لمعدل الزيادة التي طرأت على ودائع التوفير والتي تعادل نحو ٥٦ بالمئة حيث ارتفعت الفائدة على ودائع التوفير نحو أربع درجات لتصبح ١١,٢٥ بدلاً من ٧,٢٥ بالمئة وأن تكاليف ونفقات القرض تغيرت وأن أموال قروض الدخل المحدود التي يمنحها التسليف الشعبي هي عبارة عن ودائع توفير لديه وبات تستحق معدلات فوائد أعلى مما كانت عليه قبل قرار المركزي.

يشار إلى أن مصرف سورية المركزي رفع منذ أيام سعر الفائدة على الودائع بالليرة السورية موضحاً أن رفع سعر الفائدة على الودائع يهدف إلى جذب المدخرات وتوجيه التسهيلات نحو الأنشطة الإنتاجية الداعمة للتنمية، حيث تبنّى لمصرف سورية المركزي وجود تركّز للودائع بالحسابات الجارية، مما دفع المصارف إلى التركيز على التسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل لتغطية سحوباتها المحتملة، وهذا ما يُسبب زيادة مخاطر استخدام هذه التسهيلات بعمليات المضاربة، وزيادة سرعة دوران النقد، مما يولد المزيد من الضغوط التضخمية ويؤثر في استقرار سعر الصرف، إضافة إلى عدم ملاءمة أسعار الفائدة التي تدفعها المصارف على الودائع بالليرة السورية للواقع الاقتصادي.

> خبراء: رفع سعر الفائدة تصحيح لا بد منه ونتوقع زيادات أخرى

انخفاض في أسعار الطاقة والذهب والغذاء العالمي.. ومؤشرات روسية لافتة

الوطن

أصدر مصرف سورية المركزي أمس تقرير الأسواق اليومي الذي استعرض فيه جملة من المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية، حيث شهد الذهب في سورية وفق جمعية الصاغة والمجوهرات استقراراً لسعر الغرام عيار ٢١ قيراطاً عند مستوى ٢٠٨ آلاف ليرة، كما استقر سعر غرام الذهب عيار ١٨ قيراطاً عند مستوى ١٧٨,٢٨٦ ليرة، في حين انخفض عالمياً سعر أونصة الذهب بنسبة ٠,٨٤ بالمئة في بداية تداولاته أمس، ليسجل ١,٩١٧ دولار أميركي للأونصة، مقارنة بالإغلاق السابق ١,٩٣٣ دولار أميركي للأونصة.

وفيما يخص أسعار الطاقة، فقد بلغ سعر برميل النفط (برنت) في بداية تداولاته أمس ١٠٢,٣٤ دولار أميركي منخفضاً بنسبة ٢,١٢ بالمئة مقارنة بالإغلاق السابق ١٠٤,٥٦ دولارات، وانخفض سعر الغاز الطبيعي بنسبة ٢,١٤بالمئة، مسجلاً ١٨٠,٥٨ دولاراً أميركياً للمتر المكعب الواحد، قياساً باليوم السابق الذي سجل فيه ١٨٤,٥٤ دولاراً.

ولم يكن الذهب والطاقة الوحيدين اللذين سجلا انخفاضاً ولو طفيفاً عن السابق، بل وأسعار الغذاء أيضاً، فقد انخفض سعر طن القمح إلى ٤٣٦,٤٣ دولاراً أميركياً، منخفضاً بنسبة ٠,٨٠ بالمئة مقارنة باليوم السابق حيث كان ٤٣٩,٩٧ دولاراً، وكذلك السكر، حيث بلغ سعر الطن ٥٣٠,٥ دولاراً، منخفضاً بنسبة ١,٩٦بالمئة عن اليوم السابق، أما الأرز، فكانت نسبة انخفاضه ٠,٢ بالمئة وهي الأقل، حيث بلغ سعر الطن ٣٢٩ دولاراً، في حين كان في اليوم السابق ٣٢٩,٦ دولاراً.

وفي جدول أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية وفي الدول المجاورة، كانت المؤشرات الروسية لافتة قياساً ببلد يخوض حرباً كبيرة، وتعرض لأشد وأكبر أنواع العقوبات الاقتصادية.

فقد بلغ مستوى الضخم الشهري ١,٢ بالمئة والسنوي ٩,١٧ بالمئة، في حين بلغ في الولايات المتحدة ٠,٨ بالمئة شهرياً، و٧,٩ سنوياً، وبلغ سعر الفائدة في روسيا ٢٠ بالمئة، في حين لم يتجاوز ٠,٥ بالمئة في الولايات المتحدة التي سجل ميزانها التجاري خسارة بقيمة ٨٩,٧ مليار دولار، في حين سجل الميزان التجاري الروسي ربحاً بقيمة ٢١,١٧ مليار دولار.

«الوطن» تسأل خبراء حول المكتب المركزي للإحصاء

حميدان: من يشكك بدقة الرقم والعمل الإحصائي فليعطنا البديل

كتاب إحصائي جديد بعد العيد سيرسل إلى جميع الجهات المعنية

هناك جهات تصدر مسوحات للإضرار بالدولة والمكتب هو الجهة الوحيدة التي تقوم بها

جلنار العلي

تتكرر طروحات خبراء الاقتصاد والباحثين في حقله حول المكتب المركزي للإحصاء، وقضية غياب البيانات الإحصائية الصادرة عنه، حيث إن آخر رقم إحصائي صدر عن المكتب يعود إلى عام ٢٠١٩، متسائلين عن كيفية اقتراح حلول عملية لمشكلات اقتصادية وتقديم أبحاث تطبيقية في ظل غياب هذه البيانات. وتتمدد مشكلة المكتب إلى الصحفيين الذين لا يتركون فرصة إلا ويتحدثون فيها عن امتناع المكتب عن إعطائهم أي معلومة من الممكن البناء عليها إلا فيما ندر.

نسبة خطأ ٥-١٠ بالمئة لا يفسد للبحث قضية!

التقت «الوطن» مدير المكتب المركزي للإحصاء عدنان حميدان، الذي أكد أنه نتيجة الحرب وخروج الكثير من المناطق عن سيطرة الدولة، عانى العمل الإحصائي بعض الصعوبات من حيث الوصول إلى جميع المحافظات السورية، لذا فإن أي عملية إحصائية منهم فقط مختص بالإحصاء على الرغم من أن النسبة يجب ألا تقل عن ٥٠ بالمئة إلى جانب الاختصاصات الأخرى.

وحول الاعتراضات الحاصلة على بلاغ رئاسة مجلس الوزراء بأن «المكتب المركزي للإحصاء هو الجهة الوحيدة التي تقوم بجميع الأعمال والمسوح الإحصائية، ولا يحق لأي جهة أخرى على أراض سورية أن تجمع البيانات أو تجري المسوحات من دون العودة للمكتب»، أوضح حميدان أن هذا البلاغ جاء بسبب الفوضى بالعمل الإحصائي والمتاجرة بالبيانات من خلال قيام بعض الجهات بمسوحات تضر بأمن الدولة، وخاصة أن الرقم الإحصائي قد يستثمر شراً من الدول الأخرى، مشيراً إلى أنه وفقاً لهذا البلاغ يستطيع المكتب مقاضاة أي مؤسسة أو منظمة تخالفه.

أرقامٌ غير متطابقة

تواصلت «الوطن» مع الباحثة الدكتورة رشا سيروب التي طرحت الموضوع مؤخراً على صفحتها الشخصية على موقع فيس بوك، فقالت إن الرقم الإحصائي في سورية مشكلة وليس حلاً، لكونه يعاني من عدم الكفاية والشمول وغياب المشاركة والشفافية، وهذا ما يمكن لحظه في تصريحات المسؤولين – في حال تم ذكر رقم ما- حيث إنها غالباً ما تكون أرقاماً غير متطابقة.

وترى سيروب أن انخفاض جودة البيانات وعدم توافرها بالوقت المناسب يعني وضع سياسات وسيناريوهات خاطئة وغير منطقية وبالتالي فإن توافر البيانات ودقتها وحداثتها يسهم في ضمان توفير المؤشرات الإحصائية اللازمة لرسم السياسات وصنع القرار وتقييم الأداء الحكومي في أي دولة.

قرارات الحكومة لا تبنى على أرقام

وأشارت سيروب إلى أن غياب الرقم الإحصائي «المصدر وطنياً» يؤدي إلى انتشار بيانات ومعلومات صادرة عن جهات خارجية يقول عنها بعض المسؤولين إنها «ذات أغراض سياسية»، وقد تلقى قبولاً شعبياً حتى وإن كانت غير صحيحة، معتبرة أن المكتب شريك في الأخطاء الناتجة عن عدم صوابية القرارات الحكومية التي يفترض أن تستند إلى أرقام ومعطيات إحصائية، على اعتباره الجهة المسؤولة عن إعداد وإصدار الرقم الإحصائي.

وفي هذا السياق، ترى سيروب أنه من الواضح أن القرارات الحكومية لا تبنى على أرقام وبيانات، وهذا الأمر يظهر جلياً في الموازنات الحكومية التي لا تذكر أي معدلات مستهدفة للمؤشرات الاقتصادية، وبالتالي يشعر المواطن أنه حقل تجارب عند إصدار أي قرار.

بعض التجارب الحكومية

وتابعت: «وهذا ما برز مؤخراً أيضاً عند تطبيق ما يسمى «توجيه الدعم لمستحقيه» وقبل ذلك عند عدم نجاح سياسة «منحة المتعطلين» في آذار ٢٠٢٠، حيث أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حينها «عدم توافر البيانات الكافية والشاملة لدى الوزارة لواقع التشغيل في سورية»، هذه الأمور خلقت نوعاً من التذمر الشعبي والفوضى في الحياة اليومية، وبذلك لا يمكن لوم المكتب المركزي للإحصاء فقط على هذه الأخطاء علماً أنه الذراع الإحصائية لرئاسة مجلس الوزراء».

وأشارت إلى أنه خلال سنوات الحرب كان دور المكتب شبه مجمّد ولم يضطلع بمهامه المنصوص عليها قانوناً، وهنا لا نتحدث عن عدم التطابق والشمول في البيانات بل عن غيابها عدة سنوات متتالية (٢٠١٢-٢٠١٨)، لتعود وتصدر لكن بشكل منقوص وغير دقيق، وهذا ما تم لحظه عند إجراء أبحاث عن الاقتصاد السوري حيث تم اختصار عدد كبير من الجداول والبيانات التي كانت تصدر في المجموعات الإحصائية ما قبل الحرب.

حجج غير محقة

من جانبه شدد مدير المكتب المركزي للإحصاء الأسبق والأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش على ضرورة خروج المكتب عن وصاية رئاسة مجلس الوزراء التي تجيّر هذه الوصاية للجنة الاقتصادية، فلا يجوز نشر أي بيان أو معلومة إحصائية إلا بعد أخذ موافقتها، معتبراً أنه لا أهمية لبيانات لم تنشر.

واعتبر عربش في تصريح لـ«الوطن» أن كل الحجج التي تقول إن خروج الكثير من المناطق عن سيطرة الدولة منع إنجاز العمل الاقتصادي على المستوى الجغرافي، هي حجج ليست محقّة إلى هذا الحد، بل شماعة يعلّق عليها التقصير، لأن الرقم الإحصائي ليس بالضرورة أن يكون نتيجة عمل ميداني، إذ توجد مجموعة من البيانات لدى الجهات الرسمية قد تعطي أرقاماً إحصائية مقاربة إلى أبعد حد.

وتابع موضحاً: «مثلاً إذا تم النظر إلى أعداد الطلاب المتقدمين لامتحانات شهادة التعليم الأساسي حالياً وإجراء استقراء أساسي لهذه البيانات في سنوات ما قبل الحرب، لكان بالإمكان التوصل إلى حجم السكان الحالي، إضافة إلى أن أرقام كميات المازوت والخبز والسكر والرز الموزعة بالسعر المدعوم على مستوى كل محافظة، تعطي مؤشراً مهماً لحجم السكان أيضاً».

وأشار إلى أن غياب هذه الاستراتيجيات في التفكير أدى إلى احتواء جميع المجموعات الإحصائية التي صدرت ما بعد عام ٢٠١١ على بيانات تقديرية لا يستند إليها بل إنها جزافية ولا تقارب الواقع إلى حد كبير.

هو المنفي الوظيفي

ووصف عربش مديريات الإحصاء في الجهات العامة بالمنفي الوظيفي، فعندما يتم الغضب من موظف ما يتم نقله إلى مديرية الإحصاء في الوزارة التابع لها كعقوبة له أو إلى المكتب المركزي للإحصاء، مطلقاً على المركز اسم «غوانتانامو الحكومة»، حيث يندر وجود موظف يحمل إجازة في الإحصاء، على الرغم من المسابقات التي كان يتقدم إليها أشخاص من أصحاب الاختصاص.

واعتبر عربش أنه لا يكفي وجود البيان الصحيح فقط لكون الرقم الإحصائي أيكم وأصم ولا بد من إنطاقه من خلال تحليله من قارئين جيدين للوصول إلى قرارات تخدم الأغلبية من المواطنين وإلا فسيبقى المواطن في حيز التجريب.

د. سيروب

المكتب شريك في الأخطاء الناتجة عن عدم صوابية القرارات الحكومية

د. عربش

مديريات الإحصاء العامة منفى وظيفي.. ويندر وجود مختص فيها